



تعميم رقم ٢٠٢٢/٣٠

إلى جميع الإدارات العامة والمؤسسات العامة والبلديات  
بشأن إعادة النظر بالتخمينات العقارية

نظراً لكون بعض مشاريع المراسيم تتضمن تخمينات عقارية حول البديل المالي المتوجب دفعه لقاء الاستفادة من عقارات تعود ملكيتها للدولة ومنها على سبيل المثال (اشغال قسم من الاملاك العمومية - بيع فضلة عقار ...)،

وفي ضوء استناد تلك المشاريع الى تخمينات مجرأة بتاريخ بعيدة نسبياً عن تاريخ رفعها للإصدار بحيث تكون القيمة الفعلية للعقارات قد اختلفت عن التخمين السابق خاصة بعد تدهور قيمة العملة الوطنية ووضع الخزينة عامة،

وحرصاً على أن تكون التخمينات أقرب ما يمكن إلى القيمة الفعلية للعقارات بتاريخ صدور المراسيم ذات الصلة لما في ذلك من إرتداد إيجابي على مصلحة الخزينة العامة،

لذلك، يُطلب إلى جميع الإدارات العامة والمؤسسات العامة والبلديات إعادة النظر بجمع التخمينات العقارية التي تتضمنها مشاريع المراسيم المذكورة بما يتناسب مع الأسعار الراجعة خلال فترة استصدار المراسيم، على أن تكون المعلومات شاملة وتفصيلية وواضحة وعلى مسؤولية من أعدها.

بيروت، في ٢٦/٩/٢٠٢٢

رئيس مجلس الوزراء

نجيب ميقاتي